المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/02/2016

Driss El Yazami: 2016 sera l'année de la consolidation du cadre légal des droits de l'homme et de la démocratie au Maroc

L'année 2016 sera celle de la consolidation du cadre légal des droits de l'Homme et de la démocratie au Maroc, a souligné Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans une interview au Women's News Network (WNN), basé à Washington.

"Je pense que 2016 sera l'année de la consolidation du cadre légal des droits de l'Homme et de la démocratie au Maroc", a indiqué M. El Yazami, relevant que pas moins de 15 projets de loi relatifs aux droits de l'Homme font l'objet de discussions au sein du Parlement marocain.

Il a fait observer, dans ce contexte, que ces projets de loi portent essentiellement sur la justice, la société civile et l'accès à l'information.

M. El Yazami a, en outre, relevé que le processus de réformes en cours dans le Royaume, notamment en matière des droits de l'Homme et de démocratie a été déclenché voici quelques décennies, alors que l'Occident a mis des siècles avant de franchir un pas similaire.

"En une seule décennie, nous avons vécu la réforme du Code de la famille et puis l'adoption d'une nouvelle constitution", a-t-il dit.

Le Président du CNDH a indiqué, à ce propos, que la dynamique de réformes est toujours à l'oeuvre, en reconnaissant toutefois qu'"il reste encore du travail à faire".

Abordant le statut de la femme marocaine, M. El Yazami a mis en avant les avancées apportées par le Code de la famille, qui a contribué, entre autres, au changement des lois relatives au mariage et au divorce et à la promotion de la participation des femmes dans la vie politique et au sein de la société.

D'autres réformes concernant les droits des femmes ont été introduites notamment dans le code du travail, outre le code de la nationalité qui vise la promotion de la situation juridique de la femme et de l'enfant et la consécration de l'égalité entre l'homme et la femme en permettant à la femme marocaine d'octroyer sa nationalité à ses enfants de père étranger.

S'agissant de la situation des migrants, le Président du CNDH a fait savoir que le gouvernement marocain a adopté de nouvelles politiques qui visent notamment à accorder la résidence légale aux refugiés et aux migrants.

Il a ajouté, à cet effet, que deux projets de loi relatifs à la traite des êtres humains et aux réfugiés sont soumis au Parlement, notant que les Organisations non-gouvernementales (ONGs) concernées par la situation des migrants travaillent désormais dans un cadre légal au Maroc.

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/driss-el-yazami-au-womens-news-network-2016-sera-lannee-consolidation-du-cadre-legal-droits-lhomme-democratie-au-maroc/

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/47520

المغربية حورية إسلامي تقود فريق العمل الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري

■ فتن العفاني

يواصل فريق العمل الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري أول زيارة له للمغرب بعد أن تولت رئاسته الحقوقية المغربية حورية إسلامي، حيث من المنتظر أن يعقد طيلة هذا الأسبوع لقاءات بعدد من المسؤولين الحكوميين، وأساسا المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ووزارة العدل والحريات، فضلا عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفعاليات الحركة الحقوقية وخاصة لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، فضلا عن لقاء بالفيدرالية الأوروومتوسطية ضد الاختفاء القسري التي يوجد وفد عنها حاليا بالمغرب.

وأفاد مصطفى المنوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في اتصال هاتفي مع بيان اليوم، أن الفريق الأممي اختار المغرب لعقد اجتماعه الدوري، مشيرا إلى أنه، منذ تولي الحقوقية حورية إسلامي مهام رئاسة الفريق، حرصت على برمجة زيارة للمملكة.

وتنظر الدولة المغربية بعين الرضى لهذه الزيارة بغرض إنجاحها، بدليل أنها حددت لها موعدا يصادف الإعلان عن مجموعة من الإجراءات منها تعيين عدد من السفراء ينتمون للصف الحقوقي. في هذا السياق، يقول مصطفى المنوزي إنها "قراءتي أيضا، خاصة وأن الحدث الذي شهدته مدينة العيون هذا الأسبوع يتزامن مع زيارة الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري للمغرب بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الزيارة التي قام بها الفريق الذي كان يرأسه الحقوقي المكسيكي سانتياغو كوركويرا".

وأضاف المنوزي أن الزيارة تتزامن أيضا مع "الاستعدادات الجارية داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإصدار تقرير نهائي قريبا حول تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة ما يتعلق باستكمال كشف الحقيقة بالنسبة لحالات الاختفاء القسري العالقة".

وحول ما إذا كانت اللقاءات بين أعضاء الفريق الأممي والمسؤولين الحكوميين وممثلي الهيئات الحقوقية ستتناول تطورات ملف الاختفاء القسري، على ضوء هذه المستجدات التي تشهدها الساحة على هذا المستوى، أوضح المتحدث "أن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري، والتي عجلت بعقد جمعها العام أول أمس الأحد بالرباط، حتى يتزامن مع زيارة الفريق الأممي للمغرب، ستطرح مسألة الإعلان عن إصدار التقرير النهائي حول الاختفاء القسري بالمغرب، والتي تعتبرها صيغة تحاول الدولة من خلالها التملص والتخلي عن الملف، في حين أن الشروط للقيام بذلك لم تتوفر بعد".

أنظر الصفحة 2

■ فتن العفاني

يواصل فريق العمل الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري أول زيارة له للمغرب بعد أن تولت رئاسته الحقوقية المغربية حورية إسلامي، حيث من المنتظر أن يعقد طيلة هذا الأسبوع لقاءات بعدد من المسؤولين الحكوميين، وأساسا المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ووزارة العدل والحريات، فضلا عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفعاليات الحركة الحقوقية وخاصة لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، فضلا عن لقاء بالفيدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري التي يوجد وفد عنها حاليا بالمغرب.

وأفاد مصطفى المنوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، في اتصال هاتفي مع بيان اليوم، أن الفريق الأممي اختار المغرب لعقد اجتماعه الدوري، مشيرا إلى أنه، منذ تولي الحقوقية حورية إسلامي مهام رئاسة الفريق، حرصت على برمجة زيارة للمملكة.

وتنظر الدولة المغربية بعين الرضى لهذه الزيارة بغرض إنجاحها، بدليل أنها حددت لها موعدا يصادف الإعلان عن مجموعة من الإجراءات منها تعيين عدد من السفراء ينتمون للصف الحقوقي. في هذا السياق، يقول مصطفى المنوزي إنها "قراءتي أيضا، خاصة وأن الحدث الذي شهدته مدينة العيون هذا الأسبوع يتزامن مع زيارة الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري للمغرب بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الزيارة التي قام بها الفريق الذي كان يرأسه الحقوقي المكسيكي سانتياغو كوركويرا".

وأضاف المنوزي أن الزيارة تتزامن أيضا مع "الاستعدادات الجارية داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإصدار تقرير نهائي قريبا حول تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة ما يتعلق باستكمال كشف الحقيقة بالنسبة لحالات الاختفاء القسري العالقة".

وحول ما إذا كانت اللقاءات بين أعضاء الفريق الأممي والمسؤولين الحكوميين وممثلي الهيئات الحقوقية ستتناول تطورات ملف الاختفاء القسري، على ضوء هذه المستجدات التي تشهدها الساحة على هذا المستوى، أوضح المتحدث "أن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري، والتي عجلت بعقد جمعها العام أول أمس الأحد بالرباط، حتى يتزامن مع زيارة الفريق الأممي للمغرب، ستطرح مسألة الإعلان عن إصدار التقرير النهائي حول الاختفاء القسري بالمغرب، والتي تعتبرها صيغة تحاول الدولة من خلالها التملص والتخلي عن الملف، في حين أن الشروط للقيام بذلك لم تتوفر بعد".

واتهم رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف المجلس بالتواطؤ حينما أعلن عن إغلاق الملف دون أن يقدم تعليلا للضحايا الباقين على قيد الحياة ولعائلات المتوفين منهم، مبرزا أن الحقوقيين ليست لديهم عقدة أو خوف حيال إعادة قراءة للتاريخ ولأحداث بعينها، لكن لا يجب أن يتم الأمر دون توفر ثلاثة شروط أساسية تتمثل في الكشف عن الحقيقة كاملة، والكشف عن مصير الضحايا، وتوفير البيئة الحقوقية بما يرتبط بإقرار الإستراتيجية الوطنية لعدم الإفلات من العقاب.

هذا وكانت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، قد اعتبرت، في ختام أشغال جمعها العام بالرباط أول أمس الأحد، أن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لا زال مفتوحا، باعتبار أن الحقيقة لم يتم الكشف عنها كاملة، كما أن جبر الأضرار الفردية والجماعية يعرف تعثرا وبطأ في التنفيذ، مبدية استيائها حيال الموقف الذي وصفته بالسلبي والذي عبر عنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن الملف بإعلانه قرب إصداره تقريرا بهذا الشأن، ما يعد إعلانا رسميا بالتخلي والتخلص نهائيا من هذا الملف.

معرض «انعكاسات جنوب» بالرباط

23444/16

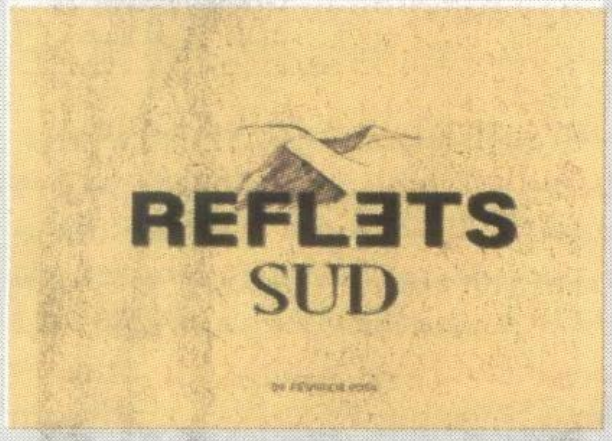

تنظم يوم 9 فبراير الجاري بفضاء التعبيرات التابع لصندوق الإيداع والتدبير بالرباط، حفل افتتاح المعرض - الورشة «روفلي سيد» (انعكاسات جنوب)، وذلك في الساعة السادسة مساء. و أوضح بلاغ لمؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الفنانين العارضين هم فاطمة أيجو وأحمد بيبوان والإمام دجيمي وابراهيم لحيسان والراكب لحيسان وتوفا هراه ومنة إدعلي والطيب نظيف. و أضاف المصدر أن سيتوم يوم 16 فبراير الجاري في الساعة السادسة مساء، عرض الأعمال الفنية للتشكيليين الثمانية ، وذلك إلى غاية 31 مارس القادم. وسيتم من 10 إلى 15 فبراير تنظيم برنامج الزيارات المدرسية للمعرض، ويوم 17 تنظيم ندوة حول الفنون التشكيلية بالأقاليم الصحراوية، ويوم 10 مارس تقديم منشورات مركز الدراسات الصحراوية (بحضور المؤلفين)، ويوم 18 مارس تنظيم أمسية للشعر الحساني، فضلا عن زيارات طلابية من 23 إلى 24 مارس . أما بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية، فسيتم يوم 5 مارس تنظيم سهرة موسيقية حسانية ابتداء من الساعة السابعة مساء.

المانوزي: الملك أعطى الضوء الأخضر لتصفية إرث الاختفاء القسري

هسبريس – محمد الراجي (صورة منير امحيمدات)

الثلاثاء 09 فبراير 2016 - 14:00

عادَ ملفّ الاختفاء القسري بالمغرب ليطفوَ بقوّة على الساحة، تزامنا مع زيارة يقوم بها إلى المملكة الفريق الأممي المعني بحالات الاختفاء، والفدرالية الأورو متوسطية ضد الاختفاء القسري، والتحالف الدولي ضدّ الاختفاء القسري، وانعقاد لقاءات مع مسؤولي وزارة العدل والحريات، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

البيان الختامي الصادر عن الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، المنعقد بالرباط يوم الأحد الماضي، أعلنَ أنَّ ملفّ الاختفاء القسري والمختطفين مجهولي المصير بالمغرب "ما زال مفتوحا"، معتبرا أنَّ الحقيقة حوْل هذا الملف "لا زالت غائبة ومُغيّبة كليا أو جُزئيا"، في حين إنَّ جبر الأضرار الفردية والجماعية يعرف تعثّرا، بحسب ما جاء في البيان.

ولم تُسفر اللقاءات التي جمعت الهيئات الحقوقية المعنيّة بهذا الملفّ بالمسؤولين الحكوميين ومسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان عنْ أيّ نتيجة تُذكر، فبالنسبة للقاء الأوّل مع مسؤولي وزارة العدل والحريات، لم يتجاوز ردُّ مدير الشؤون الجنائية والعفو بالوزارة، بحسبَ ما نقله رشيد المانوزي في ندوة صحافية بالرباط صباح اليوم، قوله: "إنّ هذا الملفّ سياسي، ولنْ يخوضَ فيه إلا وزير العدل"، وأضاف المانوزي: "لمْ نسطع أنْ نتقدّمَ في الحوار".

وفي حين تعذّرَ على الهيئات الحقوقية الاجتماعَ بوزير العدل والحريات، تكرّر السيناريو نفسه في الاجتماع الذي احتضنته المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، حيثُ تولى الكاتبُ العامُّ للمندوبية مهمّة التحاور مع ممثلي الهيئات، لوجود المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، في حالة مرض، وعلى الرّغم من أنَّ المانوزي قال إنَّ اللقاء "كان ساخنا"، إلا أنّه لمْ يُفض إلى أيّ نتيجة.

أمّا الاجتماعُ مع مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فلم يتمخّض سوى عنْ تقديم أرقام حوْل عدد ملفات الاختفاء القسري التي حصلَ فيها تقدّم في التعرّف على هويات الضحايا عن طريق كشوفات الحمض النووي ((ADN، ووعْدٍ بالاتصال بالعائلات المعنية قصْد إحاطتها بالمعلومات التي توصّل إليها المجلس، غير أنَّ عائلات المختطفين وجّهت انتقادا حادّا لـ""CNDH، معتبرة أنّ موقفه إزاء هذا الملف "سلبي".

ممثلة الفدرالية الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، التي تعمَلُ في عدد من البلدان العربية والأوربية، قالتْ إنَّ من حقّ عائلات ضحايا الاختفاء القسري في المغرب أنْ يعرفوا مصيرَ أقاربهم، "ولماذا فُقدوا وكيف جرى ذلك، ولماذا لم يكن لديهم حق الدفاع لضمان المحاكمة العادلة، والظروف التي جرى فيها اختفاؤهم".

لكنَّ معرفةَ الحقيقة، بحسب رشيد المانوزي، تحتاجُ إلى تحلّي المؤسسات الرسمية بالجرأة لطيّ صفحة الماضي، مُعتبرا أنَّ الرسالة التي وجهها الملك إلى المشاركين في الذكرى الخمسين لاختطاف المعارض المهدي بنبركة، كانتْ واضحة، ومضمونها "أنَّ أعلى سلطة في البلاد تقولُ إنَّ ملفّ الاختفاء القسري يجبُ أن يُطوى"، وتابع: "مْنْ الفوقْ كايْن الضوّ الأخضر، ولكنَّ مسؤولي المؤسسات الرسمية يُمارسون رقابةً ذاتيّة، وهذه الرقابة يجبُ أنْ تزول".

وتعقدُ مجموعة العمل المعنية بالاختفاء القسري لقاءات مع عائلات المختطفين للاستماع إلى شهاداتها، وفي حين حدّدتْ هيئة الإنصاف والمصالحة عدد ضحايا الاختفاء القسري في 700 حالة، قال رشيد المانوزي إنَّ هناكَ أكثر من 100 حالة توجدُ دلائل قويّة على وفاتها، موضحا أنَّ الهيئات المعنيّة اشتغلتْ على 60 ملفّا، سيتمّ تسليمها إلى الجهات الرسمية يوم الخميس القادم للبتّ فيها، وأضاف المتحدث: "نحنُ نعتبر الضحايا مختطفين ومجهولي المصير، ما دام أننا لا نعرف مقابرهم".

وعلى الرغم من أنَّ الدولة بذلتْ جهودا لتعويض ضحايا الاختفاء القسري، إلا أنَّ الهيئات الحقوقية المشتغلة على هذا الملف تقول إن جبر الضرر ما زال مطروحا، خاصّة على المستوى الجماعي، وقالَ المانوزي، في هذا السياق، إنَّ المناطق التي تضررت أكثر من الاختفاء القسري ما زالت مهمّشة، مثل قرية تازمامارت، التي ما زالتْ تفتقر إلى الماء الشروب، ولا تتوفر على طبيب، على حدّ تعبيره.

http://www.hespress.com/orbites/294124.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرصد أوضاع الإعاقة بمعرض الكتاب

هسبريس- الشيخ اليوسي الاثنين 08 فبراير 2016 - 23:08

اختار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال مشاركته في فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار، ما بين 12 و21 فبراير 2016، التركيز على المواضيع المرتبطة بالإدماج والإعاقة، تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة".

وأفاد بلاغ للمجلس، تتوفر هسبريس على نسخة منه، بأن رواق المجلس سيحتفي خلال هذه السنة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وسيترافع من أجل الدفاع عنها وضمان إعمالها، "من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين، وفعاليات من المجتمع المدني، وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وكذا جمهور المعرض والرواق، لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال".

وسيشكل رواق المجلس، حسب المصدر ذاته، فرصة لمناقشة القضايا المرتبطة بالإعاقة من خلال الإنتاجات الأدبية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب والعالم، والتي سيكون الرواق مناسبة لتقديمها، وكذا التعريف بالأوجه المتعددة لوضعية الإعاقة بالمغرب.

وتتوزع أنشطة الرواق على خمس فقرات يومية رئيسية: "الإعاقة عبر الجهات"، و"يوم وكتاب"، و"مناظرات"، و"التزامات وممارسات"، وفقرة "تكريم"، ستتناول موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة، أبرزها: الإبداع والفن والأدب والإعاقة، والتكوين والمواكبة الاجتماعية، والإعلام والإعاقة، وتكلفة الإعاقة، والولوجيات (الحق في الوصول)، والولوجية الرقمية، والإعاقة في المؤسسات السجنية، والإعاقة والسياسات العمومية المحلية، والمشاركة السياسة للأشخاص في وضعية إعاقة، وتجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا، والإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، والصحة والحماية الاجتماعية، ورياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، والتعليم الدامج، والإعاقة والهجرة، والإطار القانوني للإعاقة، والحق في الشغل وقابلية التشغيل، والأطفال والنساء والإعاقة.

كما سيحتضن الرواق، في إطار فقرة "مناظرات"، لقاء حول دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، سيشارك في أشغاله ممثلو المؤسسات الوطنية بالأردن وغانا وكينيا والسنغال ونيجيريا ورواندا والمكسيك والغابون وفلسطين.

http://www.hespress.com/societe/294047.html

المانوزي.. لن نقبل بإغلاق ملف ضحايا الاختفاء القسري دون الكشف عن الحقيقة ولن نسمح بأي تواطئ

فبراير.كوم كتب يوم الإثنين 08 فبراير 2016

هذا بالضبط ما كتبه الأستاذ مصطفى المانوزي، على حائطه على الفايسبوك، حول محاولة إغلاق مسلسل العدالة الانتقالية دون حقيقة وطنية.

إذ كتب بالحرف تخوفا من خطوات لقبر ملف، لازال جرحه مفتوحا في غياب الحقيقة كاملة: » التأمت يوم أمس أسر ضحايا الاختفاء القسري وذوي حقوق المجهولي المصير، ليجددوا هياكل تنسيقيتهم المنضوية تحت لواء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، ومن خلاله تجديد النفس الحقوقي، مؤكدين تشبث الجميع بالوحدة والتضامن والصمود ومقاومة كل أشكال التقصير والتهاون والتراخي والمساومة في القضية، وهو ما أعطي القوة لشرعية رفض رغبة ما تتبلور لإغلاق مسلسل الحقيقة والكشف عن المصائر، هذه الرغبة التي لن نتركها تتحول، سياسيا، إلى إرادة، مادامت الحقيقة الوطنية عالقة، **وفي هذا اعتبرنا أن أية توصية من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان بالإغلاق، بمثابة تواطئ فاضح**، فكيف لهم أن يوصوا بالإغلاق دون تعليل مقنع وشافي تجاه الضحايا والتاريخ الوطني، اللهم إذا كانوا يملكون الشجاعة الكافية للإفصاح صراحة عن مناهضي الحقيقة والممتنعين عن التعاون في تمكين الوطن من أرشيف الوقائع ؟

إن ظروف الإغلاق غير متوفرة بتاتا، مادام مسلسل العدالة الانتقالية لم يكتمل، ليس فقط لأن المصائر لم تكتشف ولم يكشف عنها، ولكن أيضا لأن ضمانات عدم التكرار لم تسن تشريعيا، وعلى الخصوص فيما يرتبط بالحكامة الأمنية والأمن القضائي واستقلال السلطة القضائية وتقرير استراتيجية عدم الإفلات من العقاب.

صحيح أن هناك رغبة لدى الدولة في القطع مع الماضي الذي لا يريده البعض أن يمضي، ولكن هل يكفي ذلك دون أن تتحول الرغبة أو النية إلى إرادة سياسية تجعل من الحقيقة رافعة للمضي نحو المستقبل، فهل نكون في مستوى المنعطف والظرفية بتوفير البيئة الحقوقية الملائمة، ولتكن كل المقاربات والإجراءات تشاركية، وأول الخطوة تكريس مطلب الحق في معرفة الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإلغاء المادة السادسة من قانون حماية العسكريين الذي يمنع هؤلاء من الإفصاح والبوح عن ما جرى، إنقاذا للحيوات البشرية وماء وجه الوطن الذي لن يوفره أي نهر أو قدر »

http://www.febrayer.com/321447.html

انفراد. مجلس اليزمي و الصبار يتهيأ للتخلي نهائيا عن ملف توصيات الانصاف والمصالحة

علم موقع Rue20.Comمن مصدر موثوق، أن ''محمد الصبار'' الأمين العام لـ''المجلس الوطني لحقوق الانسان'' علم عقد اجتماع مع أعضاء من ''منتدى المغربي الحقيقة والانصاف'' أطلعهم خلال الاجتماع على حصيلة تنفيذ توصيات هيئة ''الانصاف والمصالحة''.

وحسب مصدرنا الموثوق، فان ''الصبار'' أكد للمُجتمعين، أن المجلس سيصدر قريباً تقريراً حول الموضوع مؤكداً أنه ''المجلس'' سيتخلى نهائيا عن هذا الملف، على اعتبار أن محاور التقرير الذي سيصدر هو أقصى ما يمكن للمجلس القيام به''.

وحسب نفس المصدر الموثوق، فان الصبار أكد للوفد الذي يُمثل المنظمة التي كان يرأسها، أن التقرير سيتطرق الى ذكر أسماء الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تعاونت والتي لم تتعاون مع المجلس''

الى ذلك، كان حقوقيون، قد أطلقوا صفارة انذار مبدين تخوفهم من أن ''التقرير لن يُقدم أية اضافة فيما يتعلق بالاختفاء القسري المعلقة''.

وتُبدي الجمعيات والمنظمات الحقوقية تخوفها ازاء ''مأل ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان'' بعد أن يُعلن المجلس تخليه نائياً عن الملف ويرفع يديه عنه دون تحقيق ما يصبو اليه الجسم الحقوقي.

http://www.rue20.com/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%8E%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%8A%D8%A3-%D9%84%D9%84/

إدريس اليزمي ل(وومنز نيوز نيتوورك) .. 2016 ستكون سنة تعزيز الإطار القانوني لحقوق الإنسان والديمقراطية في المغرب

أخبارنانشر في أخبارنا يوم 08 - 02 - 2016

أكد **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في حديث مع شبكة (وومنز نيوز نيتوورك)، التي يوجد مقرها بواشنطن، أن 2016 ستكون سنة تعزيز الإطار القانوني لحقوق الإنسان والديمقراطية في المغرب.

وقال السيد اليزمي .. "أعتقد أن 2016 ستكون سنة تعزيز الإطار القانوني لحقوق الإنسان والديمقراطية في المغرب"، مبرزا أن ما لا يقل عن 15 مشروع قانون تتعلق بحقوق الإنسان هي محل مناقشة في البرلمان المغربي.

وأشار، في هذا السياق، إلى أن هذه المشاريع القوانين تهم أساسا العدالة والمجتمع المدني والولوج إلى المعلومة.

وأضاف السيد اليزمي أيضا أن مسلسل الإصلاحات الجارية في المملكة، وخاصة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بدأ منذ بضعة عقود، في حين أن الغرب استغرق قرونا قبل اتخاذ خطوة مماثلة.

وأضاف أنه "في عقد واحد فقط، شهدنا إصلاح مدونة الأسرة والمصادقة على دستور جديد".

وأشار رئيس المجلي الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الصدد، إلى أن دينامية الإصلاحات لا زالت متواصلة، مؤكدا، بالمقابل، على أنه "لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به."

وبخصوص وضعية المرأة المغربية، سلط السيد اليزمي الضوء على التقدم الذي تم إحرازه بفضل مدونة الأسرة، التي ساهمت، من بين أمور أخرى، في تغيير القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسة وداخل المجتمع.

وأضاف أن إصلاحات أخرى تهم حقوق النساء تم القيام بها وخاصة في مجال مدونة الشغل، وكذا قانون الجنسية الذي يهدف إلى تعزيز الوضع القانوني للمرأة والطفل وتكريس المساواة بين الجنسين مع تمكين النساء المغربيات من منح جنسيتهن لأبنائهن من أب أجنبي.

وفيما يتعلق بوضعية المهاجرين، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن الحكومة المغربية قد تبنت سياسات جديدة تهدف بالخصوص إلى منح الإقامة القانونية للاجئين والمهاجرين.

وأضاف أنه تم، في هذا الصدد، إحالة مشروعي قانونين يتعلقان بالاتجار في البشر واللاجئين إلى البرلمان، مشيرا إلى أن المنظمات غير الحكومية تشتغل اليوم ضمن إطار قانوني في المغرب.

http://www.akhbarona.com/divers/154425.html

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%88%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B2-%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D9%86%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%88%D8%B1%D9%83-2016-%D8%B3%D8%AA/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

https://www.maghress.com/akhbarona/154425

مجلس اليزمي يستعد للإعلان رسميا عن التخلي و التخلص نهائيا من ملف الاختفاء القسري

أضيف في 08 فبراير 2016 الساعة 02 : 10

انتقد البيان الختامي للجمع العام" لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب" المنعقد يوم الاحد بالرباط، غياب الإرادة السياسية لدى الدولة للحل النهائي و المنصف لهذا الملف والتملص الواضح للمجلس الوطني لحقوق الإنسان منه برفع اليد عن متابعة التحريات قصد البث في الحالات العالقة و استكمال الحقيقة و حيث تنطبق نفس الملاحظة بالنسبة لمسألة حفظ الذاكرة و تأهيل المدافن، هذا الجانب الذي يعرف جمودا واضحا و تراجعا خطيرا عن عدة التزامات قدمها المجلس في عدة مناظرات دولية ووطنية في شأن الحفظ الإجابي للذاكرة.

و أضاف البيان ان واقع الحال اليوم يشهد عكس ذلك تماما في عدة مراكز سابقة للاعتقال السري و مدافن تركت للإهمال و التلاشي و اللامبالاة وحتى لإتلاف معالم الجريمة من طرف النظام المغربي كما وقع للمعتقل السري الرهيب تازمامارت.

و شدد البيان على أن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلادنا و بالخصوص ملف المختطفين مجهولي المصير و ضحايا الاختفاء القسري لا زال مفتوحا حيث الحقيقة لا زالت غائبة و مغيبة كليا أو جزئيا، و جبر الأضرار الفردية و الجماعية تعرف تعثرا و بطأ في التنفيذ و يعبر على استيائه من الموقف السلبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إزاء هذا الملف و ذلك باستعداده قريبا الإعلان رسميا بالتخلي و التخلص نهائيا من هذا الملف دون أن يقدم شيئا يستحق الذكر.

كما اعتبر أن الكشف عن الحقيقة هو تأكيد لمكانة الضحايا بوصفهم أصحابَ حقوقٍ وأعضاءَ في المجتمع" و ذكر أنه رغم التقدم النسبي الحاصل في مجال تسوية إرث سنوات الرصاص ، لا تزال العشرات من العائلات تنتظر الكشف عن مصير ذويها.

ومعلوم أن المكتب التنفيذي لمنتدى الحقيقة والانصاف "لجنة عائلات المختطفين مجهولي المصير" **عقدت مع المجلس الوطني لحقوق الانسان يومه05 فبراير** ، لتدارس ملف مجهولي المصير.

http://www.zoompresse.com/news8538.html

"البرلمان المغربي " يبحث 15 مشروع قانون لحقوق الإنسان

الثلاثاء ,09 شباط / فبراير 2016 الرباط-سناء بنصالح

أكد **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن 2016 ستكون سنة تعزيز الإطار القانوني لحقوق الإنسان والديمقراطية في المغرب.

وأوضح أن ما لا يقل عن 15 مشروع قانون تتعلق بحقوق الإنسان هي محل مناقشة في البرلمان المغربي، مؤكدًا أن هذه المشاريع القوانين تهم أساسًا العدالة والمجتمع المدني والولوج إلى المعلومة.

وشدد اليزمي على أن مسلسل الإصلاحات الجارية في المملكة، وخاصة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بدأ منذ بضعة عقود، في حين أن الغرب استغرق قرونًا قبل اتخاذ خطوة مماثلة، مضيفًا "في عقد واحد فقط، شهدنا إصلاح مدونة الأسرة والمصادقة على دستور جديد".

وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أن دينامية الإصلاحات لا زالت متواصلة، مؤكدًا أنه "لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به." وبخصوص وضعية المرأة المغربية، سلط اليزمي الضوء على التقدم الذي تم إحرازه بفضل مدونة الأسرة، التي ساهمت من بين أمور أخرى، في تغيير القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسة وداخل المجتمع.

وأضاف أن إصلاحات أخرى تهم حقوق النساء تم القيام بها وخاصة في مجال مدونة الشغل، وقانون الجنسية الذي يهدف إلى تعزيز الوضع القانوني للمرأة والطفل وتكريس المساواة بين الجنسين مع تمكين النساء المغربيات من منح جنسيتهن لأبنائهن من أب أجنبي.

وفيما يتعلق بوضعية المهاجرين، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن الحكومة المغربية تبنت سياسات جديدة تهدف بالخصوص إلى منح الإقامة القانونية للاجئين والمهاجرين، وتابع "إحالة مشروعي قانونين يتعلقان بالاتجار في البشر واللاجئين إلى البرلمان، والمنظمات غير الحكومية تشتغل اليوم ضمن إطار قانوني في المغرب".

http://motaded.net/show-7672096.html

تركز أنشطته على الأمور المرتبطة بالإدماج والإعاقة

الوطني لحقوق الإنسان يشارك في المعرض الدولي للكتاب في البيضاء

الثلاثاء ,09 شباط / فبراير 2016 الرباط – عمار شيخي

يشارك **المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، في فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب**، المنعقد في فضاء المعرض الدولي في مدينة الدار البيضاء ما بين 12 و21 شباط/فبراير 2016، برواق تتمحور أنشطته حول المواضيع المرتبطة بالإدماج والإعاقة تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة".

ويحتفي رواق المجلس هذه السنة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وسيترافع من أجل الدفاع عنها وضمان إعمالها، من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وجمهور المعرض والرواق لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال. ومن أجل اختيار رواق يعبر عن أهداف المجلس، أطلق المجلس وجمعية "مهندسون معماريون غير مجهولون" ((AnA، بمشاركة الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والمجلس الجهوي للوسط وموقع أموش ((Amush، مباراة مفتوحة أمام المهندسين المعماريين المغاربة الشباب، فاز بجائزتها الأولى وشرف تصميم الرواق، مهندسين معماريين شابين.

ويحتضن رواق المجلس، الممتد على مساحة 360 م^2، طيلة عشرة أيام، أكثر من 50 نشاط للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، يؤطرها أكثر من 150 متدخل من 24 بلدًا. وتتوزع أنشطة الرواق على خمس فقرات يومية رئيسية، "الإعاقة عبر الجهات" "يوم وكتاب" "مناظرات" "التزامات وممارسات" وفقرة "تكريم"، ستتناول موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة، أبرزها، الإبداع والفن والأدب والإعاقة، التكوين والمواكبة الاجتماعية، الإعلام والإعاقة، تكلفة الإعاقة، الولوجيات.

http://www.almaghribtoday.net/culture/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1

حقوق الانسان تشارك في المعرض الدولي للكتاب

الثلاثاء ,09 شباط / فبراير 2016

اختار **المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال مشاركته في فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب** في الدار، ما بين 12 و21 فبراير/شباط 2016، التركيز على المواضيع المرتبطة بالإدماج والإعاقة، تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة",وأفاد بيان للمجلس بأن رواق المجلس سيحتفي خلال هذه السنة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وسيترافع من أجل الدفاع عنها وضمان إعمالها، "من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين، وفعاليات من المجتمع المدني، وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وكذا جمهور المعرض والرواق، لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال", وسيشكل رواق المجلس، حسب المصدر ذاته، فرصة لمناقشة القضايا المرتبطة بالإعاقة من خلال الإنتاجات الأدبية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب والعالم، والتي سيكون الرواق مناسبة لتقديمها، وكذا التعريف بالأوجه المتعددة لوضعية الإعاقة في المغرب.

http://www.almaghribtoday.net/culture/shows/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8

منتدى الحقيقة والإنصاف يجدد مطالبه بضرورة كشف حقيقة حالات الإختفاء القسري

الأثنين 8 فبراير 2016 23:56 بديل ـ هشام العمراني

طالب "المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف" بالكشف عن "الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال والإعدامات التعسفية، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها".

كما طالب المنتدى في البيان الختامي الصادر عن الجمع العام لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، المنعقد بالرباط في 7 فبراير الحالي، –طالب– بـ"التعجيل باستكمال جبر الضرر الفردي و الجماعي والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق و تمكين الضحايا من كافة حقوقهم كالتغطية الصحية الشاملة و المجانية من أدوية و معالجة واستشفاء، و الحق في التقاعد وتسوية الوضعية الإدارية و المالية بما فيهم ضحايا تازمامارت، ونشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري وتضمينها كل المعلومات الأساسية".

وأضاف ذات البيان الصادر عن اللقاء المنعقد تحت شعار: " لا مصالحة دون حل ملف الاختفاء القسري"، أن ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلادنا و بالخصوص ملف المختطفين مجهولي المصير و ضحايا الاختفاء القسري لا زال مفتوحا حيث الحقيقة لا زالت غائبة و مغيبة كليا أو جزئيا، و جبر الأضرار الفردية و الجماعية تعرف تعثرا و بطء في التنفيذ معبرا عن استيائه من الموقف السلبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إزاء هذا الملف و ذلك باستعداده قريبا الإعلان رسميا بالتخلي و التخلص نهائيا من هذا الملف دون أن يقدم شيئا يستحق الذكر".

واعتبر المصدر ذاته " أن الكشف عن الحقيقة هو تأكيد لمكانة الضحايا بوصفهم أصحابَ حقوقٍ وأعضاءَ في المجتمع" و يذكر أنه في المغرب – مع الأسف الشديد – رغم التقدم النسبي الحاصل في مجال تسوية إرث سنوات الجمر و الرصاص ، لا تزال العشرات من العائلات ، و منذ مدة طويلة ، تنتظر الكشف عن مصير ذويها، كما سجلت حالات جديدة للاختفاء ، وهذا التراجع لا يجوز تبريره بدعوى محاربة الإرهاب".

في ذات السياق قال مصطفى المنوزي، رئيس "المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف"، " إن ملف الاختفاء القسري لم يشهد على مدى الاربع سنوات الأخيرة تطورا ذا أثر، فعدا بعض النتائج المتواضعة (رفاة الطود–قبر المدني العور–قبري ضحيتين بتنغير–نتائج جزئية ومحدودة لعينات من الحمض النووي) يمكن الجزم بأن الملف ظل يراوح مكانه".

وأوضح المنوزي خلال مداخلة له في اللقاء المذكور، "أنه **في اللحظة الراهنة وفي سياق استعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لرفع تقرير حول منجزه في مجال تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف**. وبالنظر لما تم ويتم التعبير عنه من الرغبة في "إقفال الملف"(لنتذكر قانون نقطة نهاية في الارجنتين) ... فإن السؤال الذي ينتصب أمام ملف الاختفاء القسري بالخصوص وملف الانتهاكات الجسيمة على وجه العموم هو سؤال المآل. هل من المقبول إغلاق الملف قبل استكمال البحث والتحري وعلى جميع الأصعدة والأوجه من أجل الكشف عن كل الحقيقة إحقاقا لـ"الحق في الحقيقة" كما أصبح منصوص عليه في المرجعية الدولية لحقوق الإنسان؟ أيحق" للسياسي" –أيا كانت مبرراته– أن يقرر في شأن إنهاء " الحق في معرفة الحقيقة"؟ أيمكن القبول أن بإنهاء التسوية التي تم التوافق بشأنها من طرف واحد(السياسي) حتى قبل انجاز أهدافها في الانتقال نحو الديمقراطية".

وأكد المنوزي " أنه وأيا كانت الصيغة التي قد يتوصلون إليها فإن سؤال الجهة التي سيتقدمون إليها بطلباتهم هو أيضا سؤال مهم نظرا للحاجة إلى توفرها على القدرة والسلطة من أجل اتخاذ القرارات الملائمة في الموضوع".

http://badil.info/64685-2/

مصطفى المنوزي: تعيين السفراء الجدد ينبغي أن ينسجم مع هذه الإشارات...

وجه موقع "أنفاس بريس" سؤالا حول معنى تعيين سفراء جدد أغلبهم حقوقيون وتقدميون، في هذا الظرف بالذات؟ فرد مصطفى المنوزي، رئيس المنتدي المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بأن السؤال ينبغي أن يطرح حول الجدوى. ويعتبر المنوزي أن للدبلوماسية الحقوقية دورها، ولكن يبدو أن الجدوى ينبغي أن تكون بالأساس في رد ملف توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة لجدول الأعمال الوطني، خاصة في الشق السياسي منها، والذي يتعلق أساسا بتصفية تركة «الاختفاء القسري» العالقة من حيث المصير والحقيقة.

فإذا كنا قد ثمنا كمنتدى، يقول المنوزي، فحوى الرسالة الملكية إلى ندوة عبد الرحمان اليوسفي بالمكتبة الوطنية، في 29 أكتوبر، المطابق لذكري اختطاف المهدي بنبركة من باريس والحسين المنوزي من تونس، فإن تعيين السفراء ينبغي أن ينسجم مع هذا السياق ووفقا للإشارات الثلاث: التعامل بدون عقدة مع الماضي وتبني وقائعه الإيجابية والسلبية معا كتاريخ وطني، وتفعيل مسطرة استكمال شروط الحقيقة في أفق طيه طيا عادلا ومنصفا، ثم تحمل نتائج بما قد يتاح من صيغ لجبر الأضرار وحفظ الذاكرة الوطنية بما يخدم المستقبل ويهيكله. غير أنه لا يمكن استيعاب الجدوى والمعنى دون تمثل لأهم مقتضى، ألا وهو صدور إرادة سياسية واضحة وصريحة من أجل إعمال وسن ضمانات عدم التكرار وإخراج آليات الحماية من الاختفاء القسري والوقاية من التعذيب وإقرار استراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب مؤطرة بأمن قضائي مقرون بنزاهة واستقلالية، وكذا حكامة أمنية وعدالة اجتماعية تحول دون عودة رجال سنوات الرصاص.

وعن **سؤال احتمال رفع توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أجل إغلاق ملف الحقيقة. أجاب المنوزي، وهل يعقل إغلاق ملف لم يفتح بعد،** بسبب تعنت جهات معينة وعدم تعاونها حول الحقيقة والوطنية. وتمنى المنوزي أن ينضبط المجلس الوطني وغيره من المتدخلين في الملف لمقتضيات الرسالة الملكية.. فالقضية وطنية ومجتمعية وسيادية تهم إرادة هيكلة الوطن أولا بنفس حقوقي وديمقراطي، قبل أن تكون منتوجا للترويج أو التسويق الدبلوماسي نحو الخارج .

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/30312-2016-02-08-12-01-29

Casablanca : le CNDH expose au Siel la situation de handicap qui affecte plus de 1.530.000 marocains

Le Maroc compte plus de 1.530.000 marocains vivants en situation de handicap (Selon l'enquête nationale sur le handicap), soit 5.12% de la population, aspirent à jouir de l'ensemble des droits que leur confère la Constitution, une situation que le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) compte exposer à la 22ème édition du SIEL à Casablanca.

Le CNDH participera ainsi à cette 22ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL) qui se tient à Casablanca du 12 au 21 février 2015, en y érigeant un stand sous le thème 'Handicap, droits et citoyenneté'.

Dans un communiqué parvenu à barlamane.com, le CNDH, qui célèbre cette année les droits des personnes en situation de handicap, fera un plaidoyer en faveur de la mise en œuvre effective de ces droits, en donnant la parole à des écrivains, chercheurs, membres de la société civile et acteurs politiques et institutionnels, ainsi qu'au public en vue de débattre de la situation des personnes en situation de handicap au Maroc, de passer en revue les acquis et les défis qui se posent dans ce domaine.

Placé sous le thème 'Handicap, droits et citoyenneté', le stand, d'une superficie de plus de 360 m² accueillera, tout au long des dix jours du Salon, plus de 50 activités où plus de 150 intervenants en provenance de 24 pays débattront et interagiront autour de la thématique du handicap et échangeront les expériences nationales et internationales dans ce domaine.

http://www.barlamane.com/fr/casablanca-le-cndh-expose-au-siel-la-situation-de-handicap-qui-affecte-plus-de-1-530-000-marocains/

الدار البيضاء : مجلس حقوق الإنسان يحتفي في معرض الكتاب بحقوق أزيد من مليون و530 ألف معاق مغربي

يوجد بالمغرب حوالي 1.530.000 مواطن يعيشون في وضعية إعاقة (حسب البحث الوطني حول الإعاقة 2004)، أي ما يعادل 5,12% تقريبا من عدد السكان ، وهم يتطلعون لتفعيل كافة الحقوق التي تكفلها لهم المقتضيات الدستورية.

هذه الوضعية سيعرضها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في رواق يقام بفضاء المعرض الدولي بمدينة الدار البيضاء الذي سيحتضن الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب التي ستنظم ما بين 12 و21 فبراير الجاري .

وجاء في بيان توصل "برلمان .كوم" بنسخة منه ، أن رواق المجلس "سيحتفي هذه السنة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وسيترافع من أجل الدفاع عنها وضمان إعمالها، من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وكذا جمهور المعرض والرواق لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال".

وسيحتضن رواق المجلس الذي ينظم تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة" ، ويقام على مساحة 360 م^2، طيلة عشرة أيام، أكثر من 50 نشاط للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، يؤطرها أكثر من 150 متدخل من 24 بلدا .

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%81%D9%8A/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان و CDG ينظمان بالرباط معرضا فنيا حول موضوع : انعكاسات الجنوب

08 فبراير 2016 - 20:15

تنظم مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمجلس الوطني لحقوق الإنسان من 9 فبراير إلى 31 مارس 2016 بالرباط معرضا فنيا يحمل عنوان "انعكاسات الجنوب " (Reflets Sud).

وسيمكن هذا المعرض، الأول من نوعه، والمنظم في إطار البرمجة الفنية لرواق الفن "فضاء التعابير" بصندوق الإيداع والتدبير برسم سنة 2016، من تمكين الجمهور من اكتشاف أعمال ثمان فنانين تشكيليين يعيشون ويعملون بالأقاليم الجنوبية بالعيون وطانطان وأكادير وكلميم وورزازت : فاطمة أيجو، أحمد بيبون، الإمام دجيمي، براهيم الحيسن، الراكب الحيسن، توفة هاراه، منانة إدالي والطيب نديف.

وسيتميز هذا الموعد الفني بثلاث لحظات قوية أولها افتتاحه يوم 9 فبراير 2016 بحضور الفنانين المعروضة أعمالهم، ثم فقرة "معرض الواقع" الذي سينطلق ابتداء من العاشر من فبراير وهي فقرة إبداع مشترك حول موضوع الفن الحديث، سينكب على إنجازه على امتداد أسبوع الفنانون المشاركون في المعرض.

كما سيتميز الجزء الثالث من هذه التظاهرة الممتدة إلى 31 مارس بالعديد من الأنشطة الأخرى من قبيل تنظيم مائدة مستديرة حول الفنون التشكيلية بالأقاليم الجنوبية وتقديم إصدارات مركز الدراسات الصحراوية (بحضور مؤلفيها) واستقبال مجموعات تلاميذ وتنظيم أيام مفتوحة لفائدة الطلبة (بمن فيهم طلبة المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي والمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث وكلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية علوم التربية بالرباط)، وكذا أمسيات موسيقية وأمسيات للشعر الحساني.

وقد أشارت السيدة دينا الناصري، المديرة العامة لرواق مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، في تقديم الكتيب الخاص بالمعرض، إلى أن "الممارسة الفنية في مناطق الجنوب ظلت إلى وقت قريب منصبة على الرسم على حساب باقي مكونات الفن التشكيلي، لكن مع التنوع الفني الذي يطبع المعرض، نكتشف أنها أضحت اليوم منفتحة على مختلف حقول الفن تقريبا. لقد شهد الإبداع الفني بالجنوب قفزة نوعية، ما أحوجها اليوم للتعريف والتثمين حتى تفرض نفسها كقوة خلاقة إبداعية وحتى تتجسد معالم طابعها الفني الخاص".

من جانبه قال السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مساهمة بنفس الكتيب : "يبدو لي أن كل فنان تشكيلي ممن تُعرض أعمالهم في هذا المعرض يشارك في هذه الحركية الفنية التي باتت ترتسم معالمها وفي هذه النهضة الثقافية الجارية أطوارها، بخطى واثقة رغم الإكراهات. إن أعمالهم تميط اللثام في الواقع عن بحث حثيث من أجل خلق التوازن بين التجدر في تاريخ ذو خصوصية وثقافة عريقة وبين توجه نحو المستقبل والكونية، مع زعزعة كل الصور النمطية وأشكال الانحياز. وهم في بحثهم هذا، كل على طريقته، عن جمالية جديدة خاصة بالمغرب ومستجيبة لعالم اليوم، يثرون عالمنا ويشاركون، إلى جانب كل المبدعين بهذا البلد، في توسيع آفاقنا وإرواء عطشنا الجماعي للعدالة والجمال".

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عمل منذ إحداثه على المساهمة في إعمال مقتضيات الدستور الجديد المتعلقة بالحقوق الثقافية بما فيها حفظ التراث الحساني، كمكون من مكونات الهوية المغربية. وفي هذا الإطار، نظم المجلس العديد من الندوات واللقاءات العملية والتواصلية حول التاريخ والذاكرة وحفظ التراث الحساني، فضلا عن المشاركة في موسم طانطان، كما ساهم المجلس في إحداث مركز الدراسات الصحراوية بمعية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط وكالة الجنوب ومجموع المكتب الشريف للفوسفاط.

http://www.marocanbae.com/22/4609.html

اليزمي يحتفي بإبداعات الأشخاص في وضعية « الإعاقة »

فاطمة الزهراء جبور

خصص المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رواقه هذه السنة ضمن فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال عرض إنتاجاتهم الأدبية والعلمية.وأفاد بلاغ للمجلس الذي يرأسه ادريس اليزمي، أن رواقه المنظم تحت شعار « إعاقة، حقوق ومواطنة » ضمن فعاليات هذه الدورة التي ستحتضنها مدينة الدار البيضاء بين 12 و21 فبراير 2016، سيحتفي هذه السنة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وسيترافع من أجل الدفاع عنها وضمان إعمالها، من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وكذا جمهور المعرض والرواق لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال.وأبرزن أن الرواق سيشكل فرصة أيضا لمناقشة القضايا المرتبطة بالإعاقة من خلال الإنتاجات الأدبية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب والعالم و/أو حول الإعاقة، التي سيكون الرواق مناسبة لتقديمها، وكذا التعريف بالأوجه المتعددة لوضعية الإعاقة بالمغرب.وتتوزع أنشطة الرواق على خمس فقرات يومية رئيسية: « الإعاقة عبر الجهات » « يوم وكتاب » « مناظرات » « التزامات وممارسات » وفقرة « تكريم »، ستتناول موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة أبرزها: الإبداع والفن والأدب والإعاقة، التكوين والمواكبة الاجتماعية، الإعلام والإعاقة، تكلفة الإعاقة، الولوجيات (الحق في الوصول) والولوجية الرقمية، الإعاقة في المؤسسات السجنية، الإعاقة والسياسات العمومية المحلية، المشاركة السياسة للأشخاص في وضعية إعاقة، تجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا، الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، الصحة والحماية الاجتماعية، رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، التعليم الدامج، الإعاقة والهجرة، الإطار القانوني للإعاقة، الحق في الشغل وقابلية التشغيل، الأطفال والنساء والإعاقة.كما سيحتضن الرواق، في إطار فقرة « مناظرات »، لقاء حول دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سيشارك في أشغاله ممثلي المؤسسات الوطنية بالأردن وغانا وكينيا والسينغال ونيجيريا ورواندا والمكسيك والغابون وفلسطين.

http://www.soltana.ma/21460.html

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

EXCL

L'organigramme de la COP22

4704/2

- **Mezouar, président, Lhafi, commissaire général**
- **Une dream-team de profils expérimentés pour la préparation de ce sommet**
- **Création d'un Segma pour favoriser la souplesse de la gestion**

L'ÉQUIPE pour la COP22 est en place. Si Salaheddine Mezouar est président du comité de pilotage, le commissaire général de cette manifestation intercontinentale est Abdelâdim Lhafi, le Haut commissaire aux eaux et forêts. C'est le Souverain qui l'a choisi, ainsi que le staff qui va l'accompagner, sous forme de responsables de pôles animés par des profils d'expérience. Ainsi, le pôle négociations est confié à Aziz Mékouar, ancien ambassadeur notamment à Rome et à Washington. Hakima El Haité, ministre déléguée en charge de l'Environnement, sera l'envoyée spéciale du climat. Dans cette équipe, Nizar Baraka, président du CESE, supervisera le comité scientifique, Driss El Yazami (CNDH), les relations avec la société civile. Quant à Abdeslam Bikrat, ancien wali de Marrakech, rattaché au siège du ministère de l'Intérieur, il prendra en charge la logistique et la sécurité.

Plus de 40.000 personnes en novembre à Marrakech

Maintenant que les membres de l'équipe sont connus, le commissaire général de la COP22 s'attache à l'essentiel: mettre en place le dispositif nécessaire pour la gestion de cet événement international qui va regrouper plus de 40.000 personnes dont 3.500 journalistes à Marrakech en novembre prochain. En effet, Abdelâdim Lhafi prépare la mise en place des structures et des procédures d'approche pour la réalisation de cet évènement. Même si le budget pour cette opération n'est pas encore connu, la priorité est de créer un Service d'Etat géré de manière autonome (Segma) pour une souplesse dans la gouvernance de cet évènement planétaire. Abdelâdim Lhafi n'est pas étranger à la problématique. Il a déjà été commissaire général du pavillon marocain pour l'exposition universelle de Hanovre en 2000, en Allemagne, placé sous le signe de l'homme, la nature et la technologie», une thématique au cœur du développement durable et de l'écologie. En 2005, il récidive avec l'exposition internationale de Nagoya au Japon, tournée vers «la sagesse de la nature». Pour cette étape importante, le Maroc doit relever certains défis. L'urgence est de suivre le calendrier de mise en œuvre de l'accord de Paris. Ainsi, Marrakech est une phase importante dans la gestion des risques climatiques avant l'entrée en vigueur de l'accord de Paris à partir de 2020. Une feuille de route, avec un échéancier, qui émane de l'accord de Paris, existe. En d'autres termes, la présidence française, avec Laurent Fabius, va continuer jusqu'au début novembre prochain, date de la tenue de la COP22 à Marrakech. Les Marocains vont les accompagner jusqu'à cette échéance, pour prendre le relais jusqu'à la tenue de la COP23 qui aura lieu dans un pays asiatique.

Rappelons que comme pays organisateur, le Maroc doit mettre en relief ses engagements dans l'atténuation des effets des changements climatiques. Le plan solaire, particulièrement les composantes Noor 1, 2 et 3 seront mises en avant. Une étape importante pour l'image du pays dont les orientations vers l'économie verte et le développement durable sont incontestables.❑

Mohamed CHAOUI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

La task force

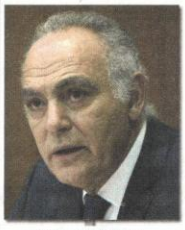
Salaheddine Mezouar, président du comité de pilotage

Abdelâdim Lhafi, commissaire général

Aziz Mékouar, en charge du pôle négociations

Hakima El Haité, envoyée spéciale du climat

Nizar Baraka, en charge du comité scientifique

Driss El Yazami, en charge des relations avec la société civile

Abdeslam Bikrat, en charge de la logistique et la sécurité

Porte-parole de l'Afrique

LA COP22 sera aussi l'occasion de mettre en avant la coopération avec les pays africains, notamment via des initiatives d'envergure qui consolident la profondeur du Maroc en Afrique. Cela se traduit par la coopération Sud-Sud, avec des exportations en matière d'énergies renouvelables. La COP22 est une opportunité supplémentaire pour que Rabat soit le porte-parole des pays d'Afrique afin de montrer la profondeur africaine de la politique marocaine initiée par le chef de l'Etat. En matière de logistique et de gestion d'évènements d'envergure internationale, le Maroc a un savoir-faire comme la COP7 en 2001 sur les changements climatiques, l'OMC ou d'autres rencontres sportives de haut niveau. ❑

Exposition

L'art sahraoui sous de multiples facettes picturales

La Fondation CDG et le Conseil national des droits de l'Homme organisent, jusqu'au 31 mars, l'exposition-atelier «Reflets Sud» à l'Espace Expressions CDG. Après le vernissage qui aura lieu ce soir à 18 heures, les passionnés des arts plastiques sont invités, le 16 février, à découvrir l'œuvre réalisée sur place par les huit artistes.

Il s'agit de Fatima Aijou, Ahmed Bibaoune, El Imam Djimi, Brahim El Haissan, Erragueb El Haissan, Toufa Harah, Manna Idaali et Tayeb Nadif qui, à travers cette prestation, dédient leurs travaux à l'art sahraoui. «C'est dans un moment d'échange que nous avons partagé en 2015 avec Driss El Yazami que l'idée est venue d'organiser ensemble un événement consacré aux arts plastiques. Ainsi, nous avons convenu de réserver cette manifestation culturelle à l'art sahraoui. Cette exposition met à l'honneur des artistes tous originaires des provinces du sud du Maroc et dont les œuvres exposées portent aussi bien sur des thématiques liées à leur région d'appartenance que sur des créations artistiques valorisantes pour la région du Sud du Royaume et enrichissantes pour notre patrimoine artistique national», souligne Dina Naciri, directrice générale de la Fondation CDG. Ces huit artistes confirment, ainsi, le choix judicieux des organisateurs, car ils se distinguent par une palette créative qui a déjà donné ses fruits dans d'autres manifestations plastiques où ces plasticiens ont brillé et remporté du succès auprès des critiques et professionnels. «Une telle exposition révèle une face encore peu connue de ces provinces et va à l'encontre d'images encore prégnantes, y compris dans l'opinion nationale. Dans ces régions, comme ailleurs dans le Royaume, de nouvelles dynamiques culturelles sont à l'œuvre : à Laâyoune, Guelmim, Ouarzazate, Agadir ou Tan Tan, des créateurs participent, à égalité, à l'effervescence des arts plastiques qui a marqué le Maroc de ces dernières décennies», affirme Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme. Ainsi, pour honorer cet événement, la sélection de ces huit artistes s'est faite avec la collaboration de l'artist-partner de la Fondation CDG, Bouchta El Hayani, et sur des propositions de Brahim El Haissan. «Ce dernier est un artiste du Sud très connu. Il est écrivain, poète et critique d'art. C'est grâce à lui que nous avons pu monter cette exposition», précise Dina Naciri. Une belle collection où on découvre de multiples styles et écoles plastiques, que soit dans l'abstrait, le figuratif, la sculpture, ou encore l'installation. On ne peut que louer l'initiative de la Fondation CDG et du Conseil national des droits de l'Homme qui se sont associés pour nous offrir cette manifestation, afin de mettre en valeur la diversité créative d'artistes imprégnés et fiers de leur appartenance au sud du Maroc. Cette exposition sera marquée, comme l'explique Mme Naciri, par trois temps forts : celui du vernissage d'aujourd'hui et du coup d'envoi de ce rendez-vous artistique qui permettra aux artistes d'accueillir et d'accompagner les invités et le public dans la découverte de leurs œuvres exposées, et de leur présenter également la scénographie de l'Expo-Ateliers ainsi que l'improvisation créative qu'ils s'apprêtent à déployer lors de la première semaine de l'exposition. Ainsi, tout au long d'une semaine, les huit artistes travailleront sur une seule grande toile, un triptyque de 3 m x 1,40 m, autour «De la préhistoire à l'art moderne». Une œuvre qui sera dévoilée le 16 février lors de la séance de finition. En dehors de cet exploit artistique, d'autres activités sont prévues durant cette exposition, notamment une table ronde sur les arts plastiques dans les provinces du Sud, la présentation des publications du Centre des études sahariennes, des visites scolaires et des journées dédiées aux étudiants, des soirées de musique et de poésie hassanies. Une riche programmation qui vaut vraiment le détour. ■

Ouafaâ Bennani

Une œuvre de l'artiste Fatima Aijou.

> «Cette exposition met à l'honneur des artistes tous originaires des provinces du sud du Maroc et dont les œuvres exposées portent sur des thématiques liées à leur région et enrichissantes pour notre patrimoine artistique national.»
> **Dina Naciri**

Le CNDH place sa participation à la 22ème édition du SIEL sous le thème Handicap, droits et citoyenneté

Casablanca, du 12 au 21 février 2016

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) participe à la 22ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL) qui se tient à Casablanca du 12 au 21 février 2015 par un stand placé sous le thème 'Handicap, droits et citoyenneté'.

Un stand autour de l'handicap

Le CNDH, qui célèbre cette année les droits des personnes en situation de handicap, fera un plaidoyer en faveur de la mise en œuvre effective de ces droits, en donnant la parole à des écrivains, chercheurs, membres de la société civile et acteurs politiques et institutionnels, ainsi qu'au public en vue de débattre de la situation des personnes en situation de handicap au Maroc, de passer en revue les acquis et les défis qui se posent dans ce domaine.

Le stand du CNDH constituera aussi une occasion pour discuter de plusieurs thématiques liées à l'handicap à travers des œuvres littéraires et travaux scientifiques des personnes en situation de handicap au Maroc et à l'étranger, qui jetteront la lumière sur les différentes facettes de la question du handicap au Maroc.

Afin de mettre en place un stand qui reflète au mieux la thématique de cette 22ème édition, le CNDH et l'association AnA (Architectes non Anonymes) ont organisé, avec la participation du Conseil national de l'Ordre des Architectes, du Conseil régional de la région Centre et du portail Amush, une consultation ouverte aux jeunes architectes pour la conception du stand du CNDH. Le Jury du Concours qui a étudié 13 propositions, a décerné le premier prix à deux jeunes architectes.

Débats et axes principaux

Placé sous le thème 'Handicap, droits et citoyenneté', le stand, d'une superficie de plus de 360 m² accueillera, tout au long des dix jours du Salon, plus de 50 activités où plus de 150 intervenants en provenance de 24 pays (Jordanie, Australie, Italie, Brésil, Portugal, Bulgarie, Turquie, Bénin, Tunisie, Rouanda, Salvador, Sénégal, Iraq, Gabon, Ghana, Kenya, France, Lybie, Egypte, Maroc, Mexique, Grande-Bretagne, Niger, Etats-Unis) débattront et interagiront autour de la thématique du handicap et échangeront les expériences nationales et internationales dans ce domaine.

Les activités du stand s'articulent autour de cinq grandes rubriques : 'Une heure, une région', 'Un jour, un

livre', 'Pratiques et engagements', et 'Hommage' qui aborderont la question du handicap de différents angles dont principalement, la création, l'art, la littérature et le handicap, la formation et l'accompagnement social, les médias et le handicap, le coût du handicap, les accessibilités, l'accessibilité numérique, le handicap dans les établissements pénitentiaires, le handicap et les politiques publiques locales, la participation politique des personnes en situation de handicap, la santé et la protection sociale, l'éducation inclusive, le handicap et l'immigration, le cadre juridique du handicap, le droit au travail et l'aptitude à l'emploi, les enfants, les femmes et le handicap….

Par ailleurs, et dans le cadre de la dernière rubrique consacrée aux grands débats, le stand du CNDH abritera une rencontre sur le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) dans la protection des droits des personnes en situation de handicap à laquelle participeront les représentants des INDH de dix pays (Jordanie, Ghana, Kenya, Sénégal, Nigéria, Rouanda, Mexique, Gabon, Palestine, Maroc).

Handicap et défis

Il convient de rappeler que plus de 1.530.000 marocains vivant en situation de handicap (Selon l'enquête nationale sur le handicap), soit 5.12% de la population, aspirent à jouir de l'ensemble des droits que leur confère la Constitution qui interdit la discrimination fondée sur le handicap, et les lois nationales et les conventions internationales dont la Convention relative aux personnes handicapées et son protocole facultatif, ratifiés par le Maroc en 2009.

Si le Maroc a accumulé un certain nombre d'acquis en matière de protection et de protection des droits de cette catégorie vulnérable, plusieurs défis gagneraient à être relevés, en particulier la garantie de l'effectivité de ces droits dont le droit à une éducation inclusive, à la santé, à la participation, à l'emploi et aux accessibilités…Et en vue de contribuer à la réalisation de ces objectifs, le CNDH a publié une série de recommandations et de propositions visant la mise en œuvre effective des droits des personnes en situation de handicap, contenues d'une manière transversale dans ses rapports, avis et mémorandums : 'Pour un droit égal et équitable à l'éducation et à la formation', '45 recommandations pour des élections plus inclusives et plus proches des citoyens'. Le CNDH a également réalisé une contribution qu'il a adressée au Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la formation scientifique sur 'la mise en œuvre du droit des personnes en situation de handicap à l'éducation et la formation', et un avis sur le projet de loi cadre 13-97 relatif à la protection et promotion des droits des personnes en situation de handicap, qui a été élaboré suite à la demande de la Chambre des Conseillers.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب برواق تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة"

12-21 فبراير 2016

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، المنعقد بفضاء المعرض الدولي بمدينة الدار البيضاء ما بين 12 و21 فبراير 2016، برواق تتمحور أنشطته حول المواضيع المرتبطة بالإدماج والإعاقة تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة".

رواق من أجل حقوق ذوي الإعاقة

وسيحتفي رواق المجلس هذه السنة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وسيترافع من أجل الدفاع عنها وضمان إعمالها، من خلال إعطاء الكلمة لكتاب وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني وفاعلين سياسيين ومؤسساتيين، مغاربة وأجانب، وكذا جمهور المعرض والرواق لمناقشة المكتسبات والتحديات المطروحة في هذا المجال.

وسيشكل رواق المجلس في هذه التظاهرة الدولية فرصة أيضا لمناقشة القضايا المرتبطة بالإعاقة من خلال الإنتاجات الأدبية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب والعالم و/أو حول الإعاقة، التي سيكون الرواق مناسبة لتقديمها، وكذا التعريف بالأوجه المتعددة لوضعية الإعاقة بالمغرب.

ومن أجل اختيار رواق يعبر عن أهداف المجلس، أطلق المجلس وجمعية "مهندسون معماريون غير مجهولون" ((AnA، بمشاركة الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والمجلس الجهوي للوسط وموقع أموش ((Amush، مبارة مفتوحة أمام المهندسين المعماريين المغاربة الشباب (13 مشارك)، فاز بجائزتها الأولى وشرف تصميم الرواق مهندسين معماريين شابين.

نقاشات ومحاور رئيسية

وسيحتضن رواق المجلس، الممتد على مساحة 360 م^2، طيلة عشرة أيام، أكثر من 50 نشاط للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، يؤطرها أكثر من 150 متدخل من 24 بلد (الأردن وأستراليا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلغاريا والبينين وتركيا وتونس ورواندا والسلفادور والسنغال والعراق والغابون وغانا وفرنسا وكينيا وليبيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة ونيجر والولايات المتحدة الأمريكية).

وتتوزع أنشطة الرواق على خمس فقرات يومية رئيسية: "الإعاقة عبر الجهات" "يوم وكتاب" "مناظرات" "التزامات وممارسات" وفقرة "تكريم"، ستتناول موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة أبرزها: الإبداع والفن والأدب والإعاقة، التكوين والمواكبة الاجتماعية، الإعلام والإعاقة، تكلفة الإعاقة، الولوجيات (الحق في الوصول) والولوجية الرقمية، الإعاقة في المؤسسات السجنية، الإعاقة والسياسات العمومية المحلية، المشاركة السياسة للأشخاص في وضعية إعاقة، تجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا، الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، الصحة والحماية الاجتماعية، رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، التعليم الدامج، الإعاقة والهجرة، الإطار القانوني للإعاقة، الحق في الشغل وقابلية التشغيل، الأطفال والنساء والإعاقة...، كما سيحتضن

الرواق، في إطار فقرة "مناظرات"، لقاء حول دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سيشارك في أشغاله ممثلي المؤسسات الوطنية بالأردن وغانا وكينيا والسينغال ونيجيريا ورواندا والمكسيك والغابون وفلسطين.

إعاقة وتحديات

يذكر أن 1.530.000 مواطن مغربي يعيشون في وضعية إعاقة (حسب البحث الوطني حول الإعاقة 2004)، أي ما يعادل 5,12% تقريبا من عدد الساكنة، يتطلعون لتفعيل كافة الحقوق التي تكفلها لهم المقتضيات الدستورية، التي تحظر التمييز على أساس الإعاقة، والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرتوكولها الاختياري، المصادق عليهما من طرف المغرب في 2009.

وقد راكم المغرب مجموعة من المكتسبات في مجال حماية حقوق هذه الفئة الهشة والنهوض بها، إلا أن هناك تحديات كبرى تتعلق بشكل خاص بضمان ولوج فعال لهذه الحقوق، على رأسها الحق في تربية دامجة والحق في الصحة والمشاركة والشغل والولوجيات... ومن أجل المساهمة في رفع هذه التحديات، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تروم التفعيل الكامل لهذه الحقوق تتضمنها مختلف تقاريره ومذكراته وآرائه بشكل عرضاني: "من أجل إعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين"، "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين"، تقارير ملاحظة الانتخابات... بالإضافة إلى مساهمة وجهها المجلس الوطني إلى المجلس الأعلى للتربية والتعليم والبحث العلمي حول "إعمال الحق في التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة" ورأي حول مشروع القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض، الذي تمت بلورته بناء على طلب من مجلس المستشارين.